مجلس الوزراء
مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

مؤشر إدراك ومكافحة الفساد الإداري

نسخة إعلامية

ديسمبر ٢٠٢٠

تقرير صادر عن
مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء المصري

المقدمة

تُعد ظاهرة الفساد الإداري ظاهرة عالمية شديدة الانتشار وذات جذور عميقة وأبعاد عديدة تتداخل فيها عوامل مختلفة يصعب التمييز بينها، وتختلف درجة إدراكها وانتشارها من مجتمع لآخر، وقد حرصت الحكومة المصرية على وضع استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد تم إطلاقها عام ٢٠١٤ وحتى عام ٢٠١٨ بدعم سيادة رئيس الجمهورية عبد الفتاح السيسي ورعايته، والتي أعقبها إطلاق الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد (٢٠١٩-٢٠٢٢). وتحرص هيئة الرقابة الإدارية على متابعة تنفيذ الاستراتيجية الحالية من خلال مجموعة من المؤشرات والإجراءات التي من بينها مؤشر إدراك ومكافحة الفساد الإداري، والذي يتكون من مؤشرين هما: مؤشر إدراك الفساد الإداري، ومؤشر إدراك جهود منع ومكافحة الفساد الإداري، ويتم إعداده محليًّا بالتعاون مع مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار برئاسة مجلس الوزراء.

والجدير بالذكر أن مؤشر إدراك الفساد الإداري يتم حسابه وفقًا للمنهجيات الدولية.

ويُعد المؤشر من الممارسات التي تمت لتحقيق الهدف الثامن من أهداف الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد (٢٠١٤ -٢٠١٨) " تعزيز التعاون المحلي في مكافحة الفساد" ، كما أنه مدرج ضمن الإجراءات التنفيذية للهدف السادس من أهداف الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد (٢٠١٩-٢٠٢٢) والخاص بدعم جهات إنفاذ القانون للوقاية من الفساد ومكافحته.

المقدمة - تابع

يهدف "مؤشر إدراك ومكافحة الفساد الإداري في مصر" إلى تقييم مستوى إدراك الفساد الإداري في الجهات الحكومية المختلفة، وكذلك تقييم إدراك الجهود المبذولة لمنع ومكافحة الفساد الإداري من خلال ما يلي:

- التعرف على مدى إدراك المواطنين بمختلف خصائصهم والخبراء ومسؤولي الشركات بوجود فساد إداري في مختلف الوزارات والهيئات الحكومية.
- تحديد مستوى ممارسة الفساد الإداري في الهيئات والمصالح الحكومية من خلال قياس التعرض الفعلي لبعض أفراد المجتمع لبعض ظواهر الفساد المختلفة كتقديم الرشاوى والهدايا والإكراميات، ومجاملة الأقارب والاعتماد على المعارف لتسهيل الإجراءات الحكومية، وإساءة الاستغلال والاستيلاء على المال العام.
- التعرف على مدى إدراك المواطنين للجهود المبذولة لمنع ومكافحة الفساد الإداري بمختلف محافظات الجمهورية.
- التعرف على وجهات نظر المواطنين ومقترحاتهم نحو ما يتم من إجراءات لمواجهة الفساد الإداري والقضاء عليه.
- استنباط بعض السياسات والإجراءات التي قد تتم على مستويات مختلفة الأجل للحد من انتشار الفساد الإداري في مختلف الجهات والمصالح الحكومية.

ينقسم التقرير إلى سبعة أقسام، يعرض القسم الأول المؤشر العام لإدراك ومكافحة الفساد الإداري، ويستعرض القسم الثاني المؤشر العام والمؤشرات الفرعية لإدراك الفساد الإداري في مصر، ويتناول القسم الثالث مؤشرات قياس إدراك الفساد الإداري بمختلف الجهات الحكومية، ويستعرض القسم الرابع مؤشرات قياس إدراك الفساد الإداري بالأقاليم الجغرافية والمحافظات، أما القسم الخامس فيتطرق إلى إدراك جهود الدولة لمنع ومكافحة الفساد الإداري، ويتناول القسم السادس بعض السياسات المقترحة للحد من الفساد الإداري في مصر والوقاية منه، وأخيرًا يستعرض القسم السابع رؤية المصريين للتحول الرقمي للأنظمة الحكومية.

تعريف الفساد

يعد التعريف الأكثر انتشار عالميًا للفساد الإداري هو "إساءة استغلال السلطة المخولة لتحقيق مكاسب خاصة".

مؤشر إدراك ومكافحة الفساد الإداري في مصر

يتكون من مؤشرين هما:

مؤشر إدراك الفساد الإداري

يتكون من سبعة مؤشرات فرعية لقياس درجة الإدراك، وهي:

- مؤشر إدراك المواطنين.
- مؤشر إدراك مسؤولي الشركات.
- خمسة مؤشرات لتقييم الخبراء في مجالات خمسة، وهي:
  - الاقتصاد.
  - الحوكمة.
  - القانون.
  - السياسات العامة.
  - الشركات.

تتراوح قيمة المؤشر بين صفر و١٠٠، حيث تشير الدرجة (صفر) إدراكًا مرتفعًا بوجود الفساد الإداري، وتشير الدرجة (١٠٠) التي تعني الإدراك بأن الدولة لا يوجد بها فساد إداري على الإطلاق.

مؤشر إدراك جهود منع ومكافحة الفساد الإداري

يتكون من سبعة مؤشرات فرعية لقياس درجة الإدراك، وهي:

- مؤشر إدراك المواطنين.
- مؤشر إدراك مسؤولي الشركات.
- خمسة مؤشرات لتقييم الخبراء في مجالات خمسة، وهي:
  - الاقتصاد.
  - الحوكمة.
  - القانون.
  - السياسات العامة.
  - الشركات.

تتراوح قيمة المؤشر بين صفر و١٠٠، حيث تشير الدرجة (صفر) عدم الإدراك بجهود منع ومكافحة الفساد الإداري، وتشير الدرجة (١٠٠) إلى ارتفاع الإدراك بجهود منع ومكافحة الفساد الإداري.

المؤشر العام لإدراك ومكافحة الفساد الإداري

- سجلت قيمة المؤشر العام لإدراك ومكافحة الفساد الإداري ٥٩,٥ درجة عام ٢٠١٩.

قيمة المؤشر العام لإدراك ومكافحة الفساد الإداري في مصر عام ٢٠١٩

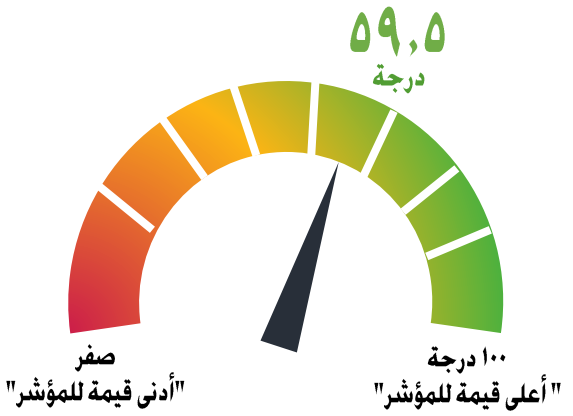

المؤشرات الفرعية لإدراك ومكافحة الفساد الإداري

- إدراك المجتمع بالجهود الحكومية لمنع ومكافحة الفساد الإداري يفوق إدراكهم بوجود وانتشار الفساد عام ٢٠١٩، حيث سجل مؤشر إدراك الفساد الإداري ٤٩,٠ درجة مقابل ٦٩,٢ درجة لمؤشر إدراك جهود منع ومكافحة الفساد الإداري.

المؤشرات الفرعية لمؤشر إدراك ومكافحة الفساد الإداري في مصر عام ٢٠١٩

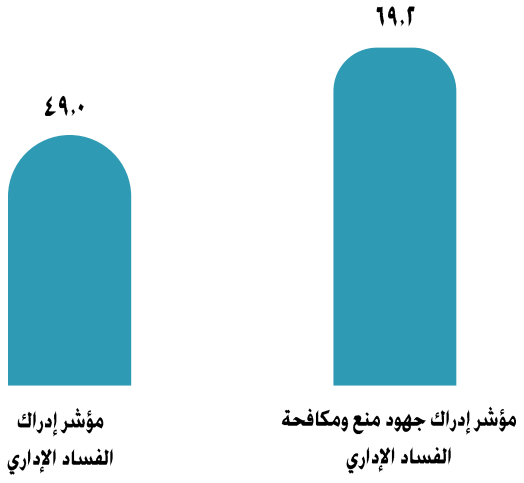

أولا: المؤشر العام لإدراك الفساد الإداري في مصر

- يتكون المؤشر العام لإدراك الفساد الإداري في مصر من سبع مؤشرات فرعية، هي: مؤشر إدراك المواطنين، ومؤشر إدراك مسؤولي الشركات، وخمسة مؤشرات لتقييم الخبراء في مجالات خمسة، وهي: الاقتصاد، الحوكمة، القانون، السياسات العامة، الشركات.

- انخفض الإدراك العام بوجود الفساد الإداري وانتشاره في مصر عام ٢٠١٩ مقارنة بعام ٢٠١٨؛ حيث سجلت قيمة المؤشر العام لإدراك الفساد الإداري في مصر ٤٩,٠ درجة عام ٢٠١٩ مقابل ٤٣,٥ درجة عام ٢٠١٨، مما يشير إلى أن الفساد أصبح أقل انتشارًا عام ٢٠١٩

شكل رقم (٣)
تطور قيمة المؤشر العام لإدراك الفساد الإداري في مصر خلال الفترة (٢٠١٦-٢٠١٩)

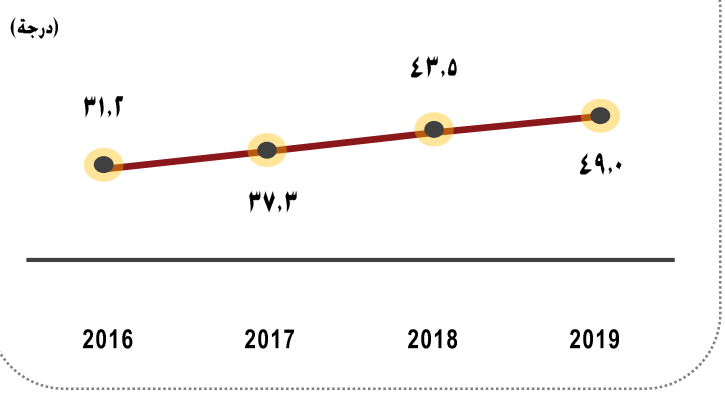

- حجم العينة: ١١٥٩١ مواطنًا ٢٨٣ شركة و١٤خبيرًا عام ٢٠١٩، ١١٥٩١ مواطنًا و٤٤٢ شركة و١٧خبيرًا عام ٢٠١٨ مقابل ١١٥٤٨ مواطنًا و٦١٥ شركة و١٣ خبيرًا عام ٢٠١٧ و١١٥٧٨ مواطنًا و٥٧٧ شركة و١٥ خبيرًا عام ٢٠١٦.
- يعتمد المؤشر على مقياس يبدأ بدرجة (صفر) ويعني إدراكًا مرتفعًا بوجود الفساد، إلى درجة (١٠٠) التي تعني الإدراك بأن الدولة لا يوجد بها فساد على الإطلاق.

ثانيا: المؤشرات الفرعية لإدراك الفساد الإداري في مصر

- يرى الخبراء أن الفساد الإداري منتشر بشكل أقل مقارنة بالمواطنين ومسؤولي الشركات عام ٢٠١٩؛ حيث سجلت قيمة مؤشر إدراك الخبراء للفساد الإداري ٥٤,٢ درجة مقابل ٣٨,٧ درجة قيمة مؤشر إدراك مسؤولي الشركات و٣٣,٤ درجة قيمة مؤشر إدراك المواطنين للفساد الإداري.

شكل رقم (٤)
تطور قيمة المؤشرات الفرعية لقياس إدراك الفساد الإداري في مصر خلال الفترة (٢٠١٦-٢٠١٩)

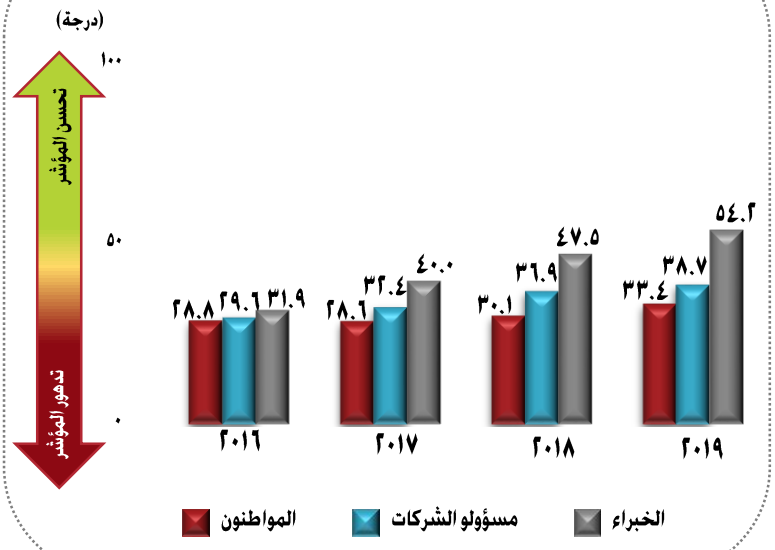

- حجم العينة: ١١٥٩١ مواطنًا ٢٨٣ شركة و١٤خبيرًا عام ٢٠١٩، ١١٥٩١ مواطنًا و٤٤٢ شركة و١٧خبيرًا عام ٢٠١٨ مقابل ١١٥٤٨ مواطنًا و٦١٥ شركة و١٣ خبيرًا عام ٢٠١٧ و١١٥٧٨ مواطنًا و٥٧٧ شركة و١٥ خبيرًا عام ٢٠١٦.
- يعتمد المؤشر على مقياس يبدأ بدرجة (صفر) ويعني إدراكًا مرتفعًا بوجود الفساد، إلى درجة (١٠٠) التي تعني الإدراك بأن الدولة لا يوجد بها فساد على الإطلاق.

المواطن

- انخفاض إدراك المواطنين بوجود الفساد الإداري وانتشاره في مصر عام ٢٠١٩ مقارنة بعام ٢٠١٨، حيث سجل المؤشر العام لإدراك المواطنين للفساد الإداري ٣٣،٤ درجة عام ٢٠١٩ مقابل ٣٠،١ درجة عام ٢٠١٨.

من الأكثر إدراكًا بوجود الفساد الإداري وانتشاره في مصر عام ٢٠١٩؟

المناطق الحضرية/ الريفية

- قاطنو المناطق الحضرية هم الأكثر إدراكًا بوجود الفساد الإداري وانتشاره عام ٢٠١٩ مقارنة بقاطني المناطق الريفية.

الذكور والإناث

- الذكور هم الأكثر إدراكًا بوجود الفساد الإداري وانتشاره مقارنة بالإناث.

شكل رقم (٥)
تطور قيمة مؤشر إدراك المواطنين بوجود الفساد الإداري في مصر خلال الفترة (٢٠١٦ – ٢٠١٩)

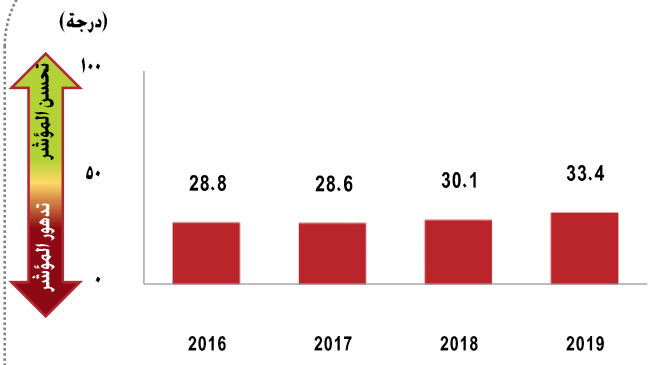

– حجم العينة: ١١٥٩١ مواطنًا عام ٢٠١٩ مقابل ١١٥٩١ مواطنًا عام ٢٠١٨ مقابل ١١٥٤٨ مواطنًا عام ٢٠١٧ و١١٥٧٨ مواطنًا عام ٢٠١٦.
– يعتمد المؤشر على مقياس يبدأ بدرجة (صفر) ويعني إدراكًا مرتفعًا بوجود الفساد، إلى درجة (١٠٠) التي تعني الإدراك بأن الدولة لا يوجد بها فساد على الإطلاق.

شكل رقم (٦)
قيمة مؤشر إدراك المواطنين بوجود الفساد الإداري في مصر وفقًا للمناطق الحضرية/ الريفية عام ٢٠١٩

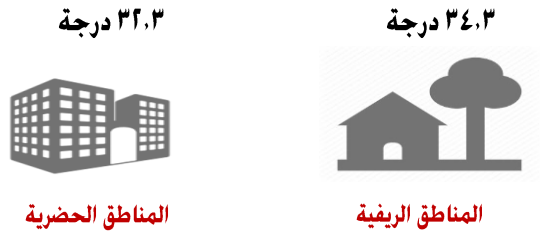

– حجم العينة: ١١٥٩١ مواطنًا عام ٢٠١٩.
– يعتمد المؤشر على مقياس يبدأ بدرجة (صفر) ويعني إدراكًا مرتفعًا بوجود الفساد، إلى درجة (١٠٠) التي تعني إدراكًا بعدم وجود فساد إداري على الإطلاق.

شكل رقم (٧)
قيمة مؤشر إدراك المواطنين بوجود الفساد الإداري في مصر وفقًا للنوع عام ٢٠١٩

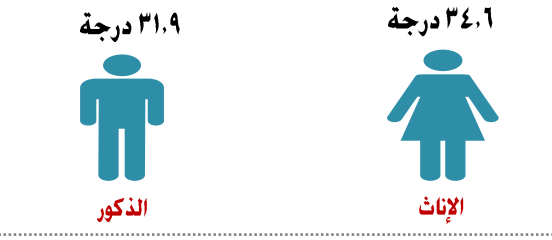

– حجم العينة: ١١٥٩١ مواطنًا عام ٢٠١٩.
– يعتمد المؤشر على مقياس يبدأ بدرجة (صفر) ويعني إدراكًا مرتفعًا بوجود الفساد، إلى درجة (١٠٠) التي تعني إدراكًا بعدم وجود فساد إداري على الإطلاق.

من الأكثر إدراكًا بوجود الفساد الإداري وانتشاره فـــي مصر عام ٢٠١٩؟ - تابع

الفئات العمرية

- الشباب هم الأكثر إدراكًا بوجود الفســـاد الإداري وانتشاره مقارنة بكبار السن؛ إذ ســـجل مؤشـــر إدراك المواطنين للفساد الإداري فـــي الفئـــة العمرية (١٨ - ٢٩) سنة ٣١.٨ درجـــة عـــام ٢٠١٩ مقابل ٣٧.٠ درجة للمواطنين ٦٠ سنة فأكثر.

جدول رقم (١)

قيمة مؤشر إدراك المواطنين بوجود الفساد الإداري فـــي مصر وفقًا لفئات السن عام ٢٠١٩

فئات السن	قيمة المؤشر (درجة)
من ١٨ - ٢٩ سنة	٣١.٨
من ٣٠ - ٤٩ سنة	٣٢.٨
من ٥٠ - ٥٩ سنة	٣٣.٦
٦٠ سنة فأكثر	٣٧.٠

- حجم العينة: ١١٥٩١ مواطنًا عام ٢٠١٩.
- يعتمد المؤشر على مقياس يبدأ بدرجة (صفر) ويعني إدراكًا مرتفعًا بوجود الفساد، إلى درجـــة (١٠٠) التي تعني إدراكًا بعدم وجود فساد إداري على الإطلاق.

الحالة التعليمية

- كلما ارتفع المستوى التعليمي للمواطنين ازداد إدراكهم بوجود الفساد الإداري وانتشاره؛ حيث سجل مؤشر إدراك الأميين بالفساد الإداري ٣٧.٥ درجة عام ٢٠١٩ مقابل ٢٩.٧ درجة للحاصلين على مؤهل جامعي فأعلى.

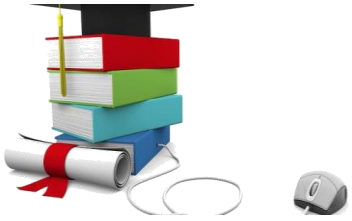

جدول رقم (٢)

قيمة مؤشر إدراك المواطنين بوجود الفساد الإداري فـــي مصر وفقًا للمستوى التعليمي عام ٢٠١٩

فئات السن	قيمة المؤشر (درجة)
أمي	٣٧.٥
يقرأ فقط	٣٢.٧
يقرأ ويكتب	٣٥.٦
أقل من متوسط	٣٤.٠
متوسط وفوق متوسط	٣١.٨
جامعي فأعلى	٢٩.٧

-حجم العينة: ١١٥٩١ مواطنًا عام ٢٠١٩.
-يعتمد المؤشر على مقياس يبدأ بدرجة (صفر) ويعني إدراكًا مرتفعًا بوجود الفساد، إلى درجة (١٠٠) التي تعني إدراكًا بعدم وجود فساد إداري على الإطلاق.

مسؤولو الشركات

تطور مؤشر إدراك مسؤولي الشركات للفساد الإداري

- انخفاض إدراك مسؤولي الشركات بوجود الفساد الإداري وانتشاره في مصر عام ٢٠١٩ مقارنة بالأعوام السابقة؛ حيث سجل المؤشر العام لإدراك مسؤولي الشركات للفساد الإداري ٣٨،٧ درجة عام ٢٠١٩ مقابل ٣٦،٩ درجة عام ٢٠١٨، بمقدار تحسن بلغ ١،٨ درجة؛ مما يعني أن الفساد أصبح أقل انتشارًا عام ٢٠١٩ من وجهة نظر مسؤولي الشركات.

شكل رقم (٩)
تطور قيمة مؤشر إدراك مسؤولي الشركات للفساد الإداري خلال الفترة (٢٠١٦ – ٢٠١٩)

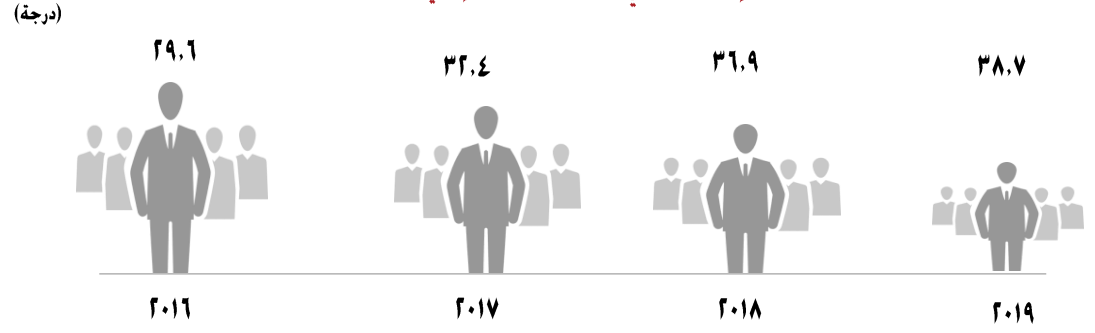

-حجم العينة:٢٨٣ شركة عام ٢٠١٩، مقابل ٤٤٢ شركة عام ٢٠١٨، و٦١٥ شركة عام ٢٠١٧، و٥٧٧ شركة عام ٢٠١٦.
-يعتمد المؤشر على مقياس يبدأ بدرجة (صفر) ويعني إدراكًا مرتفعًا بوجود الفساد، إلى درجة (١٠٠) التي تعني الإدراك بأن الدولة لا يوجد بها فساد على الإطلاق.

أثر قانون الاستثمار الجديد على الحد من انتشار الفساد الإداري في مصر

٪٥٨،٧ من مسؤولي الشركات يرون أن قانون الاستثمار الجديد هو أحد العوامل التي ساعدت على الحد من انتشار الفساد الإداري في الدولة عام ٢٠١٩ مقابل **٪١٣،٨** يرون أنه غير مؤثر.

الخبراء

تطور مؤشر إدراك الخبراء للفساد الإداري

- انخفض إدراك الخبراء بوجود الفساد الإداري وانتشاره في مصر عام ٢٠١٩ مقارنة بعام ٢٠١٨؛ حيث سجل مؤشر إدراك الخبراء للفساد الإداري ٥٤،٢ درجة عام ٢٠١٩ مقابل ٤٧،٥ درجة عام ٢٠١٨، مما يعني أن الفساد الإداري أصبح أقل انتشارًا عام ٢٠١٩ من وجهة نظرهم مقارنة بالعام السابق له.
- الخبراء في مجال إدارة الشركات هم الأكثر إدراكًا بوجود الفساد الإداري وانتشاره في مصر عام ٢٠١٩.
- يقع الخبراء في مجال الحوكمة في المرتبة الثانية من حيث الإدراك بوجود الفساد الإداري وانتشاره في مصر عام ٢٠١٩.
- بينما جاء خبراء السياسات العامة والاقتصاد في المرتبة الثالثة والرابعة من حيث إدراكهم بوجود الفساد الإداري وانتشاره في مصر عام ٢٠١٩.
- في حين جاء الخبراء في مجال القانون في المرتبة الأخيرة من حيث إدراكهم بوجود الفساد الإداري وانتشاره في مصر عام ٢٠١٩.

شكل رقم (١٠)
تطور قيمة مؤشر إدراك الخبراء للفساد الإداري
خلال الفترة (٢٠١٦-٢٠١٩)

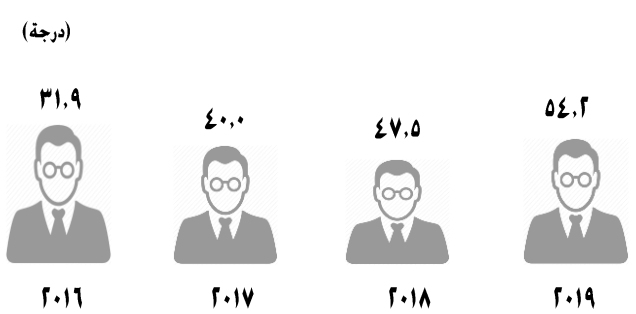

-حجم العينة:١٤ خبيرًا عام ٢٠١٩، مقابل ١٧ خبيرًا عام ٢٠١٨، و١٣ خبيرًا عام ٢٠١٧، و١٥ خبيرًا عام ٢٠١٦.
-يعتمد المؤشر على مقياس يبدأ بدرجة (صفر) ويعني إدراكًا مرتفعًا بوجود الفساد، إلى درجة (١٠٠) التي تعني الإدراك بأن الدولة لا يوجد بها فساد على الإطلاق.

شكل رقم (١١)
قيمة المؤشر العام لإدراك الفساد الإداري من وجهة نظر الخبراء وفقًا
لتخصصاتهم المختلفة خلال عام ٢٠١٩

- حجم العينة:١٤ خبيرًا عام ٢٠١٩، مقابل ١٧ خبيرًا عام ٢٠١٨، و١٣ خبيرًا عام ٢٠١٧، و١٥ خبيرًا عام ٢٠١٦.
- يعتمد المؤشر على مقياس يبدأ بدرجة (صفر) ويعني إدراكًا مرتفعًا بوجود الفساد، إلى درجة (١٠٠) التي تعني الإدراك بأن الدولة لا يوجد بها فساد على الإطلاق.

مفهوم الفساد الإداري من وجهة نظر الخبراء

يرى الخبراء أن الفساد الإداري هو إساءة استخدام السلطة الممنوحة في تطبيق القوانين واللوائح أو المحاباة وتعظيم المصلحة الشخصية وكل ما يضر بالمصلحة العامة، وتحقيق مكاسب شخصية مادية أو معنوية.

إدراك جهود منع ومكافحة الفساد بالدولة

أولا: أبرز الجهود الحكومية فـــي مكافحة الفساد الإداري عام ٢٠١٩

إطلاق الرئيس عبد الفتاح السيسي الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد (٢٠١٩ -٢٠٢٢) خلال فعاليات منتدى إفريقيا ٢٠١٨، وهي تعد المرحلة الثانية من الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد (٢٠١٤-٢٠١٨)، والتي حققت نجاحًا كبيرًا تجاه مكافحة الفساد.

عُقد المنتدى الإفريقي الأول لمكافحة الفساد في يونيو ٢٠١٩، بناءً على المبادرة التـــي أطلقهـــا الـــرئيس السيسي في يناير ٢٠١٨ أثناء مشاركته في القمة الإفريقية السنوية للقادة الأفارقة، والذي يهدف إلى تبادل المعلومات والخبرات والتوعية بين دول القارة بشأن التدابير والتجارب الوطنية ذات الصلة لمواجهة الفساد.

دعم قدرات الكوادر الإفريقية من خلال عقد العديد من الدورات التدريبية خلال عام ٢٠١٩، ومنهـــا ١٠ دورات تدريبية لعدد ٥٣١ متدربًا من الضباط الأفارقة الوافدين للتدريب بالقوات المســـلحة المصـــرية، وبعـــض الدبلوماسيين العاملين ببعض السفارات المصرية، ووفود من بعض الدول الأفريقية، بالإضافة إلى عـــدد ١٨٥ متدربًا من الكوادر الإفريقية المعنية بمكافحة الفساد ضمن المنحة المقدمة من السيد رئيس الجمهورية.

توقيع مذكرة تفاهم مشترك للتعاون بين هيئة الرقابة الإدارية والمفوضية المستقلة لمكافحة الفساد بدولة موريشيوس، في مجالات منع الفساد ومكافحته ويتم بموجبها تدريب كوادر المفوضية العاملة فـــي هـــذا المجال بالأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد التابعة لهيئة الرقابة الإدارية، وتأهيلها بـــالخبرات العلميـــة والعملية في مجال التعريف بالفساد وسبل مكافحته.

تطبيق سياسة التدوير الوظيفي للوظائف الأكثر عرضة للفساد في بعض وحدات الجهـــاز الإداري للدولـــة، وإنشاء منافذ للشباك الواحد بالهيئة العامة للاستثمار والمناطق الصناعية لتقليل زمن تأدية الخدمة، فضلًا عن إنشاء مراكز تكنولوجية بالعديد من المحافظات.

تكثيف الجهود لضبط وقائع الفساد داخل مؤسسات الدولة، والمخالفات التي قد يقوم بها الموظف العام على اختلاف المناصب التي يتولاها، واتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة حياله.

عقد مؤتمرات "مجتمع بلا فساد" والذى نظمته اللجنة العليا لمنظمات العمل الأهلي لمكافحة الفساد بالتعاون مع الاتحاد العام للجمعيات الأهلية تحت إشراف وزارة التضامن الاجتماعي.

ثانيًا: إدراك المجتمع بجهود منع ومكافحة الفساد الإداري

- سجل المؤشر العام لإدراك المواطنين بجهود منع ومكافحة الفساد الإداري نحو ٦٩،٢ درجة عام ٢٠١٩.
- مسؤولو الشركات هم الأكثر إدراكًا بجهود منع ومكافحة الفساد الإداري؛ حيث بلغت قيمة مؤشر إدراك مسؤولي الشركات بجهود منع ومكافحة الفساد الإداري ٨١،٢ درجة، مقابل ٦٦،٦ درجة للخبراء، و٦٦،٤ درجة للمواطنين.

شكل رقم (٢٠)
قيمة المؤشر العام لقياس إدراك المجتمع بجهود منع ومكافحة الفساد الإداري في مصر عام ٢٠١٩

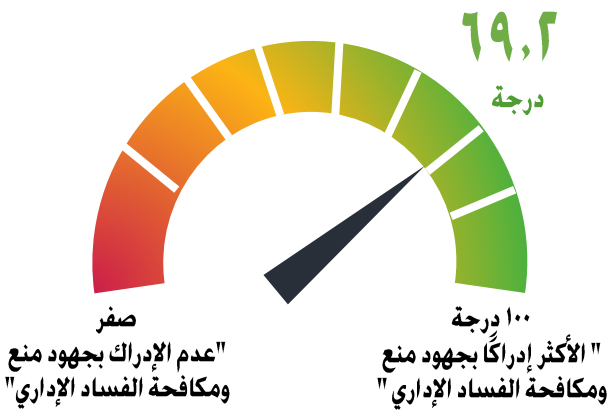

شكل رقم (٢١)
قيمة المؤشرات الفرعية لقياس إدراك المجتمع بجهود منع ومكافحة الفساد الإداري في مصر عام ٢٠١٩

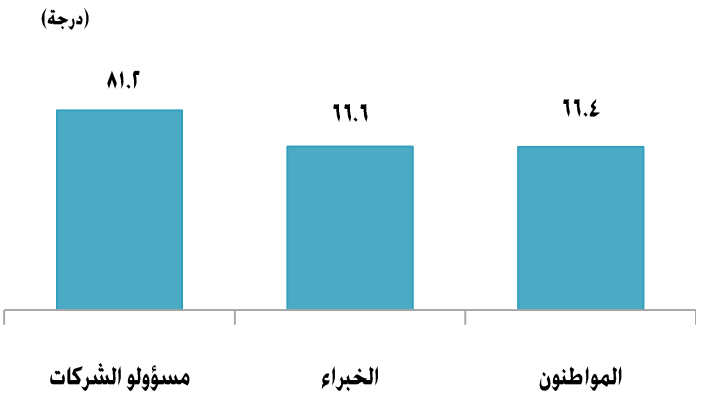

- حجم العينة: ١١٥٩١ مواطنًا ٢٨٣ شركة و١٤خبيرًا عام ٢٠١٩، مقابل ١١٥٩١ مواطنًا و٤٤٢ شركة و١٧خبيرًا عام ٢٠١٨، و١١٥٤٨ مواطنًا و٦١٥ شركة و١٣ خبيرًا عام ٢٠١٧، و١١٥٧٨ مواطنًا و٥٧٧ شركة و١٥ خبيرًا عام ٢٠١٦.

إدراك المواطنين بجهود منع ومكافحة الفساد الإداري

- ٧٠،٩٪ من المواطنين لديهم قناعة بأن الحكومة جادة في جهودها للحد من ظاهرة الفساد الإداري عام ٢٠١٩، مقابل ٦،٧٪ يرون أنها غير جادة.
- ٨٤،٨٪ من المواطنين أعربوا عن رضاهم عن جهود الجهات الرقابية في مكافحة الفساد عام ٢٠١٩، مقابل ١٥،٢٪ أشاروا إلى عدم رضاهم عن الجهود.

شكل رقم (٢٢)
التوزيع النسبي لآراء المواطنين نحو مدى جدية الحكومة في محاربة الفساد في عام ٢٠١٩

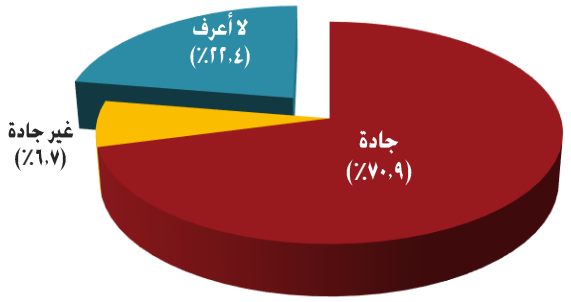

حجم العينة: ١١٥٩١ مواطنًا عام ٢٠١٩.

شكل رقم (٢٤)
التوزيع النسبي لآراء المواطنين حول الرضا عن جهود الجهات الرقابية في مكافحة الفساد خلال عام ٢٠١٩

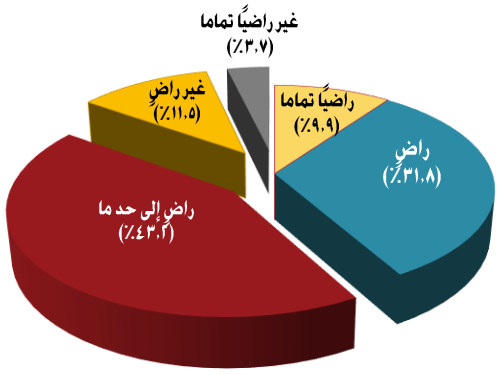

حجم العينة: ١١٥٩١ مواطنًا عام ٢٠١٩.

إدراك مسؤولي الشركات بجهود منع ومكافحة الفساد الإداري

- ٨٦،٢٪ من مسؤولي الشركات لديهم قناعة بأن الحكومة جادة في جهودها للحد من ظاهرة الفساد الإداري عام ٢٠١٩.

- ٦٩،٦٪ من مسؤولي الشركات يرون أن الجهود الحكومية في مكافحة الفساد فعالة عام ٢٠١٩ في مقابل ٢٢،٣٪ من مسؤولي الشركات يرون أنها غير فعالة عام ٢٠١٩.

- ٩٥،١٪ من مسؤولي الشركات أشاروا إلى أن ثقتهم في الحكومة الحالية ستزيد في حالة اتخاذها إجراءات حاسمة ضد الفساد الإداري عام ٢٠١٩.

شكل رقم (٢٦)
التوزيع النسبي لآراء مسؤولي الشركات نحو مدى جدية الحكومة في محاربة الفساد في عام ٢٠١٩

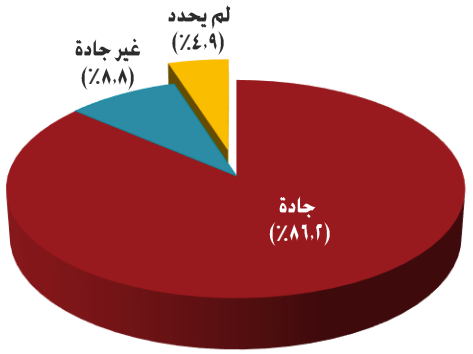

حجم العينة: ٢٨٣ شركة عام ٢٠١٩.

شكل رقم (٢٧)
التوزيع النسبي لآراء مسؤولي الشركات نحو مدى فعالية جهود الحكومة في محاربة الفساد في عام ٢٠١٩

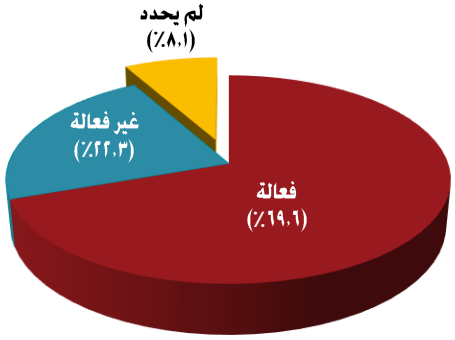

حجم العينة: ٢٨٣ شركة عام ٢٠١٩.

إدراك الخبراء بجهود منع ومكافحة الفساد الإداري

- **الخبراء فـــي مجال القانون هم الأكثر إدراكًا بجهود منع ومكافحة الفساد الإداري عام ٢٠١٩، يليهم الخبراء في مجال الاقتصاد، بينما كان الخبراء فـــي مجال إدارة الشركات هم الأقل إدراكًا.**

شكل رقم (٢٨)
مؤشر قياس إدراك المجتمع بجهود منع ومكافحة الفساد الإداري في مصر من وجهة نظر الخبراء وفقًا لتخصصاتهم المختلفة خلال عام ٢٠١٩

-حجم العينة: ١٤ خبيرًا عام ٢٠١٩، مقابل ١٧ خبيرًا عام ٢٠١٨، و١٣ خبيرًا عام ٢٠١٧، و١٥ خبيرًا عام ٢٠١٦.

-يعتمد المؤشر على مقياس يبدأ بدرجة (صفر) ويعني إدراكًا مرتفعًا بوجود الفساد، إلى درجة (١٠٠) التي تعني الإدراك بأن الدولة لا يوجد بها فساد على الإطلاق.

رؤية المصريين للتحول الرقمي للأنظمة الحكومية

رؤية المصريين للتحول الرقمي للأنظمة الحكومية

٤٢,٣٪ من المواطنين بالعيِّنة يفضلون استخراج الأوراق الرسمية، وإنهاء الخدمات الحكومية من خلال الإنترنت، وذلك وفقًا لنتائج استطلاع رأي ميداني تم إجراؤه خلال الفترة من ١ يناير إلى ١٠ فبراير ٢٠٢٠، على عيِّنة من المواطنين البالغين (١٨سنة فأكثر)، وقد بلغ عدد الاستجابات الفعلية به ١٠٥٩١ استجابة.

شكل رقم (٢٩)
" لو عايز تطلع ورقة أو تعمل خدمة من جهة حكومية تحب تخلصها على الإنترنت ولا تروح الجهة نفسها؟"

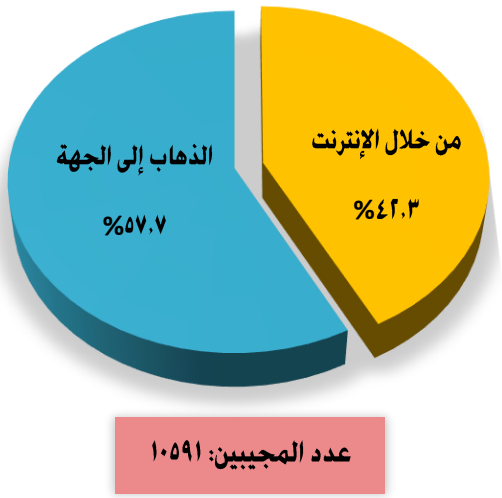

ما يقرب من نصف المواطنين بالعيّنة تقريبًا (٤٢,٣٪) يفضلون استخراج الأوراق الرسمية، وإنهاء الخدمات الحكومية من خلال الإنترنت

تعمل الدولة على مواكبة التطور التكنولوجي في جميع المجالات وخصوصًا المعاملات الحكومية؛ بهدف التسهيل على المواطنين، وتخفيف التزاحم في المصالح الحكومية كخطوة أولى للتحول إلى الحكومة الإلكترونية، وبسؤال المواطنين بالعيّنة عن تفضيلهم لاستخراج الأوراق الحكومية أو الحصول على الخدمات الحكومية من خلال الإنترنت أو من خلال الذهاب إلى الجهة نفسها، تبين من النتائج عدم وجود اختلاف في وجهة نظر المواطنين إزاء هذا الموضوع؛ حيث ذكر ٤٢,٣٪ أنهم يفضلون استخدام الإنترنت، و٥٧,٧٪ يفضلون الذهاب إلى الجهة.

رؤية المصريين للتحول الرقمي للأنظمة الحكومية - تابع

٪٢٦,٢

جاء التقديم في المدارس والجامعات (٢٦,٢٪) في مقدمة الخدمات التي قاموا باستخدام الإنترنت للحصول عليها، يليه استخراج أو تقديم التظلمات للبطاقات التموينية (١٥,٥٪)، بالإضافة إلى استخراج شهادات الميلاد (١٢,٢٪)، وإضافة المواليد لبطاقات التموين (١٢٪).

شكل رقم (٣٣)
"هل حصلت أي مشاكل وانت بتحصل على الخدمات دي؟"*

٪٩٦,٣

الغالبية العظمى ممن استخدموا الإنترنت في استخراج الأوراق الحكومية أو الحصول على الخدمات الحكومية خلال العام الماضي بالعيّنة لم يواجهوا أي مشكلات في الحصول على الخدمة إلكترونيًّا، مقابل ٣,٧٪ فقط واجهوا مشكلات في الحصول على الخدمة إلكترونيًّا، أهمها: انقطاع الشبكة.

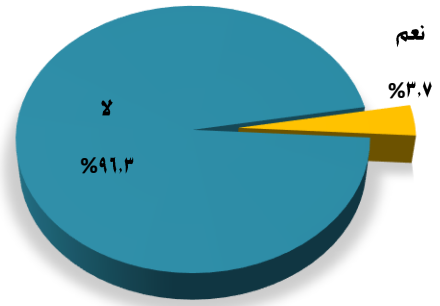

عدد المجيبين: ٤٢٦

* النسبة ممن قاموا باستخراج الأوراق الحكومية أو الحصول على الخدمات الحكومية باستخدام الإنترنت خلال العام الماضي.

شكل رقم (٣٤)
"إيه هي الورقة أو الخدمة دي؟"*

عدد المجيبين: ٤٢٦

* النسبة ممن قاموا باستخراج الأوراق الحكومية أو الحصول على الخدمات الحكومية باستخدام الإنترنت خلال العام الماضي.

رؤية المصريين للتحول الرقمي للأنظمة الحكومية - تابع

٪٨٨,٩

أما عن أسعار الخدمات الإلكترونية، فقد ذكرت غالبية المواطنين بالعيّنة ممن استخدموا الخدمات الإلكترونية خلال العام الماضي (٨٨,٩٪) أن أسعارها مناسبة، مقابل ٨,١٪ فقط يرون أنها مرتفعة.

٪٨٦

وبسؤال من استخدموا الخدمات الإلكترونية خلال العام الماضي بالعيّنة عما إذا قلّل التعامل الإلكتروني من الفساد في الجهات التي تعاملوا معها، أجابت الغالبية (٨٦٪) أنه بالفعل قد قلّل من الفساد في تلك الجهات، مقابل ١٤٪ يرون أن هذا التعامل الإلكتروني لم يقلل شيئًا منه.

شكل رقم (٣٥)
"يا ترى الإجراء الإلكتروني اللي أنت عملته قلل الفساد في الجهة اللي تعاملت معاها ولا لأ؟"*

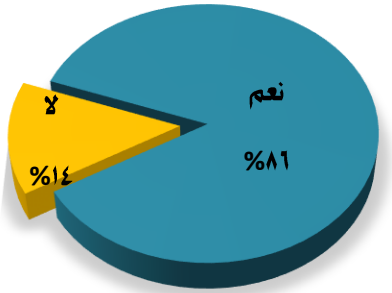

عدد المجيبين: ٤٢٦

* النسبة ممن قاموا باستخراج الأوراق الحكومية أو الحصول على الخدمات الحكومية باستخدام الإنترنت خلال العام الماضي.

شكل رقم (٣٦)
"طب سعر الخدمة كان مناسب ولا مرتفع؟"*

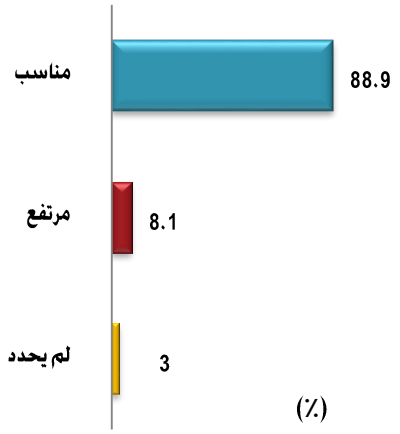

عدد المجيبين: ٤٢٦

* النسبة ممن قاموا باستخراج الأوراق الحكومية أو الحصول على الخدمات الحكومية باستخدام الإنترنت خلال العام الماضي.

رؤية المصريين للتحول الرقمي للأنظمة الحكومية - تابع

٪٧٥،٤

ثلاثة أرباع المواطنين بالعيّنة تقريبًا (٧٥،٤٪) ترى أن التعامل الإلكتروني عند تقديم الخدمات الحكومية سيقلل من الرشاوى

يعد الفساد أحد أهم العقبات التي تواجه مصر في سبيل طريقها إلى التقدم والرقي؛ لذا تحاول الدولة بشتى الطرق تحجيمه والقضاء عليه، ويعد التحول إلى الخدمات الإلكترونية أحد السبل لتحقيق هذا الهدف. وقد تبين من نتائج الاستطلاع أن ثلاثة أرباع المواطنين بالعيّنة تقريبًا (٧٥،٤٪) ترى أن التعامل الإلكتروني عند تقديم الخدمات الحكومية سوف يقلل من الرشاوى.

شكل رقم (٣٧)
" تفتكر إن التعامل الإلكتروني عند تقديم الخدمات الحكومية سيقلل من الرشاوى؟"

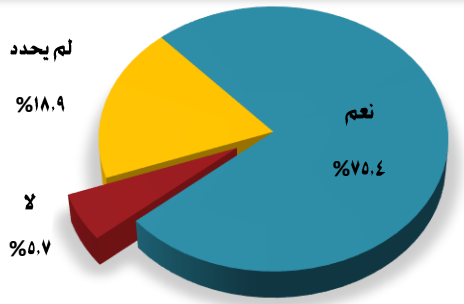

عدد المجيبين: ١٠٥٩١

شكل رقم (٣٨)
"بشكل عام يا ترى التعامل الإلكتروني وتقليل الاعتماد على الموظفين هيقلل الروتين والبيروقراطية عند تقديم الخدمات الحكومية؟"

أما عن مدى جدوى التعامل الإلكتروني وتقليل الاعتماد على الموظفين في تقليل الروتين والبيروقراطية عند تقديم الخدمات الحكومية، فترى ثلاثة أرباع المواطنين بالعيّنة (٧٥،١٪) أنه بالفعل سوف يقلل من الروتين والبيروقراطية، مقابل ٥٪ ترى عكس ذلك.

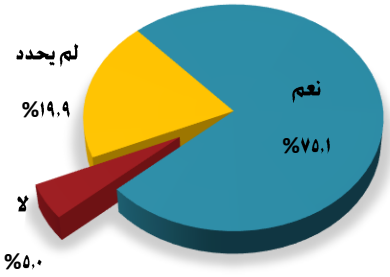

شكل رقم (٣٩)
" تفتكر الحصول على الخدمات الحكومية بشكل إلكتروني هيقلل الفساد في الجهاز الإداري للدولة؟"

٪٧٤،٩

من المواطنين بالعيّنة ذكروا أن الحصول على الخدمات الحكومية بشكل إلكتروني سوف يقلل من الفساد في الجهاز الإداري للدولة، مقابل ٥٪ يرون أنه لن يقلل منه.

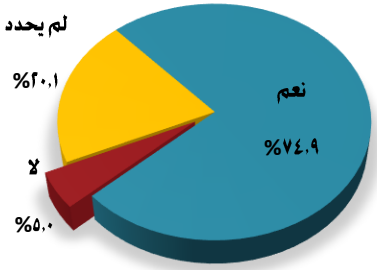

منهجية العمل

- يتكون مؤشر إدراك ومكافحة الفساد الإداري في مصر من مؤشرين فرعيين هما: مؤشر إدراك الفساد الإداري، ومؤشر إدراك جهود منع ومكافحة الفساد الإداري.
- تم بناء المؤشر وفقًا للمنهجيات الدولية بمختلف المنظمات التي تقوم بإعداد هذا المؤشر، وذلك من خلال إجراء عدد من المسوح الميدانية التي تشمل ما يلي:
  - مسح ميداني للمواطنين في الفئة العمرية ١٨ سنة فأكثر يتكون من حوالي ١١٥٩١ شخصًا على مستوى جميع محافظات الجمهورية بحيث يمثلون المجتمع المصري تمثيلًا جيدًا؛ وذلك بهدف التعرف على مدى إدراكهم انتشار الفساد الإداري في المصالح الحكومية المختلفة والمظاهر المختلفة له (كالرشوة/ واستغلال النفوذ/ والوساطة...إلخ)، ومدى انتشار هذه المظاهر في المجتمع، وإدراكهم للجهود المبذولة لمنع ومكافحة الفساد الإداري.
  - استطلاع رأي هاتفي لمسؤولي الشركات يتكون من ٢٨٣ شركة على مستوى الجمهورية للتعرف على تقييم مسؤولي الشركات لمدى انتشار الفساد الإداري في المؤسسات والجهات الحكومية، وإدراكهم للجهود المبذولة لمنع ومكافحة الفساد الإداري.
  - مسح للخبراء يتكون من ١٤خبيرًا في شتى المجالات (اقتصاد، حوكمة، قانون، إدارة شركات، سياسات عامة) للتعرف على تقييمهم لمدى انتشار الفساد في المؤسسات والجهات الحكومية المصرية، وإدراكهم للجهود المبذولة لمنع ومكافحة الفساد الإداري.
- تتراوح قيمة المؤشر بين صفر و١٠٠، حيث تعبر القيمة ١٠٠ عن أعلى قيمة لمؤشر إدراك ومكافحة الفساد الإداري وتشير القيمة صفر على ادنى قيمة.

أولاً: مؤشر إدراك الفساد الإداري

- تم بناء مؤشر مركب يتكون من سبعة مؤشرات فرعية، وهي:
  - مؤشر إدراك المواطنين للفساد الإداري في مصر.
  - خمسة مؤشرات لتقييم الخبراء لمدى انتشار الفساد الإداري في مصر (اقتصاد، حوكمة، قانون، إدارة شركات، سياسات عامة).
  - مؤشر تقييم مسؤولي الشركات لمدى انتشار الفساد الإداري في مصر.
- تتراوح قيمة المؤشر ما بين صفر و١٠٠ درجة؛ حيث تعبر القيمة صفر عن أقصى درجة لإدراك الفساد الإداري، وتعبر القيمة ١٠٠ عن انعدام وجود ظاهرة الفساد الإداري.
- تم تحليل البيانات تحليلًا كميًّا بسيطًا وتحليلًا كيفيًّا للعرض على المسؤولين ومتخذي القرار وأصحاب المصلحة.

ثانيًا: مؤشر إدراك جهود منع ومكافحة الفساد الإداري

- تم بناء مؤشر مركب يتكون من سبعة مؤشرات فرعية، وهي:
  - مؤشر إدراك المواطنين الفساد الإداري في مصر.
  - خمسة مؤشرات لتقييم الخبراء لمدى انتشار الفساد الإداري في مصر (اقتصاد، حوكمة، قانون، إدارة شركات، سياسات عامة).
  - مؤشر تقييم مسؤولي الشركات لمدى انتشار الفساد الإداري في مصر.
- يتم حساب المؤشر بالاعتماد على مجموعة من الأسئلة المتعلقة ببيان جهود الدولة في مجال منع ومكافحة الفساد ومحاسبة الفاسدين وجهود الجهات الرقابية.
- تتراوح قيمة المؤشر بين صفر و١٠٠، حيث تشير الدرجة (صفر) عدم الإدراك بجهود منع ومكافحة الفساد الإداري، وتشير الدرجة (١٠٠) إلى ارتفاع الإدراك بجهود منع ومكافحة الفساد الإداري.

مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء المصري

1 ش مجلس الشعب - قصر العيني - القاهرة - مصر | رقم بريدي: 11582 | ص.ب: 191 مجلس الشعب
تليفون: 27929292(202) - فاكس: 27929222(202) | info@idsc.net.eg www.idsc.gov.eg